

واقع التنمية البشرية في التعليم التقني بليبيا

دراسة ميدانية على عينة من الطلاب بمؤسسات التعليم التقني في مدينة

طرابلس . ليبيا

د. فرج الصادق معتوق / محاضر المعهد العالي للعلوم والتقنية سوق الخميس / طرابلس
أ. نجم الدين الفاهم صقر/ محاضر مساعد بكلية التقنية الهندسية جنزور/ طرابلس
أ. خالد الصادق معتوق / محاضر مساعد بكلية التقنية الهندسية جنزور/ طرابلس

المخلص

يعد التعليم بوجه عام أداة للتغيير والإصلاح في جميع مجالات الحياة، وقد فرض التطور العلمي والتكنولوجي الذي يعيشه العالم اليوم على دول العالم ضرورة تبني واستخدام وسائل تربوية جديدة تساعد على تحقيق الأهداف الجديدة، ومواكبة التطور الذي تعيشه، ولذلك نجد أن تنمية العنصر البشري من أهم الأهداف التي تسعى الدراسات الاجتماعية إلى تحقيقها وذلك من خلال التوسع في مجال التعليم على اختلاف مراحل وأشكاله، ويرتبط التعليم التقني ارتباطاً كبيراً بسوق العمل وقد احتل هذا النوع من التعليم موقعاً بارزاً في نظم التعليم المختلفة في كثير من دول العالم. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن دراسة واقع التعليم التقني في التنمية البشرية هو أمر لا يقل أهمية عن معالجة وبحث مشكلات التنمية الاقتصادية، فالتعليم التقني في ليبيا يحتاج إلى إجراء بحوث ودراسات متعمقة تسهم في بلورتها تخصصات علمية منها علم الاجتماع الذي يستطيع من خلال نظريات وطرق البحث السوسيولوجي أن يسهم في فهم واقع التعليم التقني وتفسير مشكلاته ومن ثم العمل على تحقيق جانب أساسي للتنمية البشرية في المجتمع الليبي واستناداً لما تقدم تأتي هذه الدراسة كمحاولة متواضعة لمعرفة واقع التعليم التقني بليبيا في التنمية البشرية .

تهتم الدراسة الحالية بدراسة واقع التعليم التقني بليبيا في التنمية البشرية، هي دراسة ميدانية على عينة من الطلاب بمؤسسات التعليم التقني بمدينة طرابلس.

الكلمات الدالة: التنمية البشرية، التعليم التقني، سوق العمل، مؤسسات التعليم التقني، المهارات.

1. المقدمة

بالنظر إلى تطور نظم التعليم العالمية التي أصبحت منصبة نحو تطوير وتفعيل التعليم التقني والفني باعتباره بوابة الدخول إلى سوق العمل فقد أصبح لزاما أن يتم تطويره بما يتناسب والبرامج التنموية في الاقتصاد الليبي ويلبي احتياجات المرحلة القادمة ويساهم في إكساب المتعلمين المهارات اللازمة لتمكينهم من إيجاد فرص عمل حقيقية وكذلك إعادة التأهيل والتدريب والتهيئة للباحثين عن عمل وتأهيلهم لسوق العمل وفق المعايير.

ومن هنا رأى البُحاث بأن يهتم البحث العلمي بدراسة تلك القضايا حتى يمكن تقنين رسالة الكليات والمعاهد العليا التقنية بشكل علمي قابل للتحقيق.

وعلى الرغم من تزايد أعداد المؤسسات التعليمية للتعليم التقني وتخصصاتها وتزايد مخرجات الكليات التقنية والمعاهد العليا التقنية أدى إلى ظهور كثير من المشاكل من حيث صعوبة توفير الاحتياجات والإمكانيات والوسائل الخاصة بالعملية التعليمية بجميع أشكالها والقصور في آلية هذا النوع من التعليم. ومن المفترض أن يكون لتلك الكليات والمعاهد العليا التقنية دور في التنمية البشرية بالمجتمع الليبي وإحداث تغييرات مفيدة في مختلف مرافقها وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى الباحث في تلك الفرضية إشكالية بحثية تستوجب إجراء دراسة لها ومن ثم سعى البُحاث لإجراء الدراسة الراهنة للوقوف على واقع وطبيعة التعليم التقني، وأيضًا إلى تفسير أدوار ومهام التعليم التقني والفني التي تكشف عن العديد من المشكلات التي تواجه هذا النوع من التعليم والتعرف على الأسباب التي جعلت منه غير قادر على الوفاء باحتياجات التنمية البشرية.

وعليه فإن المشكلة التي يتناولها الدراسة يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي للدراسة وهو:
ما مدى مساهمة التعليم التقني والفني في توفير وتطوير واعداد البرامج الدراسية والتدريبية وتوفير الاحتياجات والإمكانيات التعليمية وفي أعداد الكفاءات المؤهلة لمجالات العمل المختلفة لتحقيق متطلبات التنمية البشرية بالمجتمع ؟

2. الدراسة البحثية

ما اثر مساهمة واقع التعليم التقني في توفير الاحتياجات والإمكانيات التعليمية واعداد البرامج الدراسية والتدريبية واعداد الكوادر المؤهل لتلبية متطلبات التنمية البشرية ؟

1.2 هدف الدراسة البحثية

يهدف البحث بشكل رئيسي الى:

1. التعرف على واقع التعليم التقني بليبيا في التنمية البشرية.
2. التعرف على مساهمة التعليم التقني في القيام بمهامه التعليمية والتنموية.
3. تقديم التوصيات والمقترحات المناسبة التي تسهم في النهوض بالتعليم التقني والوفاء باحتياجات التنمية البشرية بالمجتمع.

2.2 اهمية الدراسة البحثية

تتبع أهمية البحث من أهمية الدور الرئيسي الذي يلعبه التعليم بشكل، عام والتعليم التقني على وجه الخصوص، في إعداد القوى البشرية المطلوبة لإمداد مؤسسات الإنتاج والخدمات المختلفة بالقوى العاملة ذات الكفاءة والفاعلية اللازمة لسد احتياجات التنمية بالمجتمع، وتتبع أهمية الدراسة من طبيعة التعليم التقني وأهميته بالنسبة للاستثمار في التنمية البشرية بليبيا، وما قد يسفر عنها من نتائج يمكن الاستفادة منها في العملية التعليمية والتنموية وفي بناء التعليم التقني وتنميته في مختلف جوانب النمو.

3. منهج البحث التطبيقي

أ- منهج الدراسة وأسلوبها:

اعتمد البُحاث منهج المسح الاجتماعي بالأسلوب الوصفي التحليلي بأعتبره أنسب الأساليب في الكشف عن واقع الكليات التقنية والمعاهد العليا التقنية في التنمية البشرية

ب- أدوات جمع بيانات الدراسة:

بالإضافة لمصادر البيانات الثانوية التي أستعان البُحاث بها لتغطية الجانب النظري في هذه الدراسة استخدم البُحاث للحصول على المعلومات والبيانات حول مجتمع الدراسة، أستماراة الاستبيان لمعرفة وأستقصاء آراء الطلاب حول واقع التعليم التقني والفني بليبيا في التنمية البشرية، وذلك لتغطية الجانب الميداني في هذه الدراسة.

1.3 عينة ومجتمع الدراسة

أ- عينة الدراسة:

اعتمد البُحاث على عينة عشوائية طبقية لفئات الدراسة، ولتحديد عينة الدراسة من المجتمع الاصيلي ثم استخدام معادلة ستيفن تامبسون، وبلغت عينة الدراسة (350) طالبا، ويوضح الجدول ادناه تفاصيل عينة الدراسة.

جدول رقم (1) يوضح تفصيلات عينة الدراسة وفقاً لأسلوب التوزيع المتناسب وعدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمعادة إلى الباحث والصالحة للتحليل

الفئة	المؤسسة	المجتمع		العينة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	عدد قوائم الاستقصاء المعادة والصالحة للتحليل	
		عدد	نسبة %			عدد	نسبة %
الطلاب	كلية التقنية الالكترونية طرابلس	870	22	77	77	69	90
	كلية التقنية الهندسية جنزور	1925	48	168	168	151	90
	المعهد العالي الشموخ للمهن الشاملة	694	18	63	63	55	87
	المعهد العالي والمتوسط للتقنيات الزراعية	460	12	42	42	33	79
	إجمالي	3949	100	350	350	308	87

المصدر: من إعداد البُحاث في ضوء بيانات الدراسة الميدانية.

ب- مجتمع الدراسة:

يتمثل في جميع المفردات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها، ويتكون مجتمع هذه الدراسة من الطلاب، في الكليات والمعاهد التقنية بمدينة طرابلس.

4. الدراسات السابقة

أ- دراسة "ربيعة علي المختار الدعوكي" في عام (2004- 2005) بعنوان: واقع التعليم الفني والمهني من وجهة نظر المدرسين والمدرّبين¹.
وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج نذكر منها:-

1. اتضح من نتائج الدراسة أن أغلبية المدرسين والمدرسين يستعملون طرق التدريس والتدريب التقليدية.
 2. أشار أغلبية المدرسين إلى عدم توفر المكتبات (من كتب تخصصية ومراجع والمصادر ذات العلاقة بالتخصص).
 3. اتضح أن أغلبية المدرسين والمدرسين يؤكدون على ضرورة توفر المستلزمات المادية والتربوية للنهوض بمستوى التعليم الفني والمهني.
 4. أظهرت الدراسة وجود نقص في الأجهزة والمعدات في المختبرات والورش.
 5. أظهرت الدراسة أن أغلبية المدرسين والمدرسين يرون أن المناهج المقررة لا تفي بمتطلبات إعداد الطلبة وغير مواكبة للتطورات الحاصلة في سوق العمل والتطورات التقنية الحديثة في العالم، إضافة إلى أنها لا تأخذ بنظر الاعتبار الحاجات التربوية والنفسية للمتعلمين، كما أنها لا تشجع على الاستمرار في التعليم.
- ب- دراسة "عاطف عبدالحميد الشويخ" في عام 2007 بعنوان: واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة.² وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:
- 1- بينت الدراسة أن نسبة (71.46%) من عينة الدراسة يؤيدون وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني ومدى انتشار ثقافته بما يخدم عملية التخطيط الاستراتيجي.
 - 2- أظهرت الدراسة أن نسبة (77.34%) من الذين أجريت عليهم الدراسة يوافقون على أنه توجد علاقة بين التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني ومدى التزام إدارة الكلية بالتخطيط الاستراتيجي.
 - 3- يرى نسبة (70.21%) من عينة الدراسة أنه توجد علاقة بين التخطيط يتأثر التخطيط الاستراتيجي بطبيعة وبناء الهيكل التنظيمي للكلية والمستويات الإدارية فيه.
 - 4- كشفت الدراسة أن الكليات الأهلية والخاصة تتميز عن الكليات التقنية الحكومية في عملية التخطيط الاستراتيجي في معظم مجالات الدراسة وذلك لاستقلال إدارات الكليات الأهلية والخاصة.
- ج- دراسة " عبد الفتاح نصر الله" في عام 2018 بعنوان : دور التعليم التقني و المهني في تعزيز التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية.³

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها:

1- عدم تطور المناهج و التخصصات المطروحة من قبل مؤسسات التعليم العالي لتتألم مع متطلبات أسواق العمل في ظل التطور القنتي و المعرفي.

2- عدم توفر دراسات للتنبؤ بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل، و عدم وجود ضوابط على المؤسسات التعليمية عند فتح التخصصات التي لا تلبي احتياجات السوق، و تشجيعها اتجاه التخصصات التقنية و الفنية.

في ظل التطور المعرفي و تغير بيئة الاعمال يتطلب تعزيز المهارات المهنية و السلوكية للخريجين و تحسين قدرتهم على التكيف مع العالم المهني الجديد.

3- في ظل التطور المعرفي و تغير بيئة الاعمال يتطلب تعزيز المهارات المهنية و السلوكية للخريجين و تحسين قدرتهم على التكيف مع العالم المهني الجديد.

4-الاطار النظري و تحليل البيانات و النتائج

1- الإطار النظري:

أ- المناهج الدراسية والتجهيزات والإمكانيات التعليمية بمؤسسات التعليم التقني.

تعتبر المناهج الدراسية والتجهيزات التعليمية عنصراً أساسياً ومهماً من عناصر العملية التعليمية حيث أن مدى قوة أو ضعف هذه المناهج والتجهيزات ينعكس سلباً أو إيجاباً وبشكل كبير على مستوى ومكانة المؤسسات التعليمية التقنية ومن ضمن الانتقادات التي وجهت إلى المناهج المستخدمة حالياً في الجامعات والمعاهد العليا هو عدم ربطها بقضايا المجتمع وأن معظم الدراسات والبحوث التي تجرى هي دراسات نظرية وهذا يعكس التوجهات المعاصرة وما تهدف إليه البنية التعليمية في ليبيا من التركيز على الدراسات التطبيقية.⁽⁴⁾

بالرغم من التوسع الغير المدروس في إنشاء مؤسسات التعليم التقني والانتشار غير المرشد للتعليم التقني نجد أن تلك المعاهد لا زالت تقتصر إلى خطة دراسية مبرمجة فكل معهد (مؤسسة تعليمية تقنية) له برنامج التعليمي الخاص به والمواد التي تدرس بالمعاهد ومقرراتها توضع وفق قدرات واجتهادات الكادر التدريسي وقدراته مع ملاحظة أن بعض أعضاء هيئة التدريس يقومون بوضع مفردات تدريس بعيدة عن واقع المادة التخصصية هذا أن لم يكن الشرح بتقنيات قديمة جداً⁽⁵⁾.

ويلاحظ على المناهج الدراسية بالمعاهد إنها متداخلة وتفتقد إلى التنسيق مما يؤكد أن هذه المناهج وضعت بطريقة عشوائية وأن من قام بوضعها لا علاقه له ولا دراية بخصوصية التعليم التقني، ويلاحظ على مناهج التعليم التقني أيضا إنها صورة طبق الأصل من المناهج المطبقة في الجامعات وأن تطبيق هذه المناهج الجامعية يتم بسبب عدم وضوح أهداف التعليم التقني، كما أن تنفيذ هذه المناهج يتم من خلال الكتب الجامعية بسبب عدم وجود كتب منهجية للتعليم العالي التقني⁽⁶⁾.

وبالرغم من أن المؤسسات التعليمية التقنية تكاد تكون بها نفس التخصصات العلمية، إلا انه تختلف في المواد والمناهج الدراسية وأيضا في عدد الوحدات الدراسية للمقررات المنهجية المختلفة ووجود تفاوت في عدد المقررات الدراسية في التخصص الواحد، وبالتالي يؤدي هذا إلى تعارض التحصيل العلمي بين هذه المؤسسات التعليمية.

إن المعاهد والكليات التقنية تفتقر إلى وجود مركزية تشرف على تقييم المناهج الدراسية بها⁽⁷⁾.
ومما سبق يتضح قصور المناهج الخاصة بالتعليم التقني فيما يتعلق بعدم وجود كتب منهجية خاصة بالتعليم التقني وكذلك لمواكبة التطورات الحديثة خصوصا أننا نعيش عصر العلم والتكنولوجية وتراكم المعرفة.

ب- التجهيزات والإمكانات التعليمية بمؤسسات التعليم التقني:

يمكن ملاحظة التجهيزات والإمكانات بمؤسسات التعليم التقني في ليبيا بشكل عام بأنه منذ إنشاء هذه المؤسسات التعليمية تم توفير تجهيزات مناسبة للمعاهد المهنية العليا عند إنشائها منذ سنوات لكن ما نلاحظه من حيث الأجهزة والمعدات إنها باتت قديمة ولم يتم تطويرها⁽⁸⁾ وتشير الدراسة التي أجراها الاتحاد العربي للتعليم التقني على المعاهد العالية المهنية في ليبيا:

إلي أن بعض المعدات لم تستخدم منذ تركيبها بسبب نقص في بعض الأجزاء البسيطة كما أن بعضها لم يعمل بسبب عدم توافر الخبرة لتشغيلها إضافة إلي وجود بعض الورش المجهزة حديثاً إلا أنها تفتقر إلى أجزاء رئيسية مكملة غير متوفرة وإضافة إلي ذلك هناك بعض الورش المتوقفة عن العمل بسبب عدم قدرة المعاهد على صيانتها نتيجة لعدم توفر قطع الغيار.

كما أن التجهيزات من الورش والمعامل لم توزع بطريقة صحيحة ووفقاً لاحتياجات المعاهد ، هذا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هناك معاهد توجد بها تجهيزات لتخصصات غير قائمة ولا زالت في صناديقها.⁽⁹⁾

ومن خلال ما سبق فإن هذا الوضع القائم والذي تعيشه مؤسسات التعليم التقني العالي يعكس ضعف الإدارة وعدم قدرة المسؤولين عن التعليم التقني على تسييره والدفع به إلى الأمام حيث يفترض قبل إنشاء أي معهد أو استحداث أي قسم يتطلب تجهيزه بالقاعات الدراسية والمباني المناسبة وتوفير أعضاء هيئة التدريس والمدرّبين والورش والمعامل والمعدات وكل ما من شأنه أن يعمل ويساعد في إنجاح المؤسسة التعليمية في القيام بدورها بالشكل المطلوب وعلى أكمل وجه، ولكن قلة المتابعة والتقييم لهذه المؤسسات التعليمية من قبل الإدارة المعنية بهذا القطاع وعدم معرفتها باحتياجات المجتمع لهذا العدد الهائل من هذه المؤسسات التعليمية بشكل عام وباحتياجات المعاهد على وجه الخصوص حيث كانت نتيجة تكديس المعاهد في أغلب المناطق يفوق حاجه المنطقة إليها وتكلف المجتمع نفقات طائلة مما نتج عنه تدهور وضع كل المؤسسات التعليمية التقنية وسوء توزيع المعاهد بالمناطق حسب القوة السكانية بها بالإضافة إلى سوء توزيع التجهيزات والمعدات والورش والمعامل بين المعاهد وحسب التخصصات.

ج: مشكلات وعوائق التعليم التقني في ليبيا:

من المعلوم أنه توجد في ليبيا مؤسسات تعليمية تصنف ضمن التعليم التقني، منها مجموعة معتبرة من المعاهد العليا والكليات التقنية التي يتوفر من خلالها مجموعة من التخصصات المهنية، وذلك في مجال الأعمال المالية والإدارية والحاسوب والهندسة الميكانيكية والكهربائية والصناعية والالكترونية واللحام والتبريد والتكييف والفندقة والسياحة، وحسب المصادر فإن عدد منتسبي هذه المعاهد العليا والكليات التقنية يناهز المائة ألف منتسب نصفهم من الإناث.

فالمعاهد المصنفة في ليبيا ضمن المعاهد التقنية هي معاهد المهن الشاملة، هكذا كانت تعرف في السابق هذه المؤسسات التعليمية وبعد صدور قرار إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني في سنة (2010) تم ضم جميع المعاهد والمراكز العليا تحت اسم التعليم التقني العالي وتحويل بعض من هذه المعاهد والمراكز العليا إلى كليات تقنية وأما باقي المؤسسات فباتت تعرف بالمعاهد التقنية العليا وتم إعادة تسمية المعاهد والمراكز المتوسطة وأصبحت تعرف بالتعليم الفني المتوسط.

ويرتبط التدريب المهني والتعليم الفني باكتساب المهارات الفنية والسلوكية وتأمين المؤهلات المحددة لمقابلة احتياجات سوق العمل.

2- المشاكل الإدارية:

ويعاني التعليم التقني، كجزء من العملية التعليمية برمتها تحديات جمة لا تزال تحول دون تحقيق الغايات المرجوة منه ولعل أبرز المعوقات، ما يلي:

- أ - المركزية الإدارية ومشاكلها الخانقة حيث تعتبر المركزية الإدارية أداة هدم وليس أداة بناء وتنظيم ولهذا تعاني الكليات التقنية والمعاهد التقنية والتعليم التقني بصورة عامة من تبعات المركزية.
- ب- الجهاز الإداري يفتقر إلى المهنية وتسوده حالة الفوضى والعشوائية وكل مظاهر الفساد الشيء الذي ينعكس في تأخر هذه المؤسسات التعليمية الفنية وتعمل على عدم النهوض بها على الشكل المطلوب.
- ج- عدم المتابعة الجدية والحازمة من الجهات الوصية على معظم المعاهد والكليات التقنية نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية لليبيا (في الماضي هناك تذبذب وارتباك في الإشراف على هذه المؤسسات التعليمية فمرة تكون هناك وزارة خاصة بالتعليم التقني والفني ومرة يتم إحاقها بالتعليم العالي وو.....ألخ).
- د- عدم توفر الإمكانيات المادية والتقنية الضرورية لتسيير العمل بصورة جيدة.
- هـ- عدم توفر إدارة قوية لتوحيد الجهود المبذولة من بعض المعاهد والكليات في المتابعة العلمية.

3- الجانب الأكاديمي:

- أ - النقص في تكوين الأساتذة والكوادر الفنية في مجال التعليم التقني القادرين على إنجاز العملية التعليمية بالأسلوب الصحيح ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وضوح العلاقة بين التعليم الفني والتقني والتدريب المهني من جانب الازدواجية الموجودة بين التعليم الأكاديمي والمهني.
- ب- قصور المناهج (المحتويات) الخاصة بالتعليم التقني خاصة فيما يتعلق بمواكبة هذه المحتويات للتطورات الحديثة، خصوصاً أننا نعيش عصر العلم وتراكم المعرفة كل يوم.
- ج- عدم اعتماد سياسة واضحة المعالم للتعليم الفني والتقني لسد الفجوة الناشئة عن تراكم العجز في الأيدي العاملة الوطنية المدربة لتلبية الطلب المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- ح- الحاجة إلى توفير الإمكانيات ذات العلاقة بمستلزمات العملية التعليمية في التعليم الفني والتقني من حيث المعامل والكتب والمراجع وبرامج التدريب الميداني والتطبيق العملي التي تشكل عنصراً هاماً من عناصر هذا النوع من التعليم والوسائط التعليمية والتدريبية الحديثة (مثل الانترنت، وأجهزة عرض مرئي وشاشات مسطحة حديثةألخ)

د- عدم توفير الموارد المالية اللازمة لتحسين ظروف اعضاء هيئة التدريس و الكادر التدريبي أو الطالب المتدرب من حيث توفر المكافآت المجزية أو الحوافز المادية التشجيعية التي أصبح غيابها عاملاً رئيسياً في تراجع أداء التعليم الفني والتقني وكذلك لتغطية تكاليف التدريب الميداني للطلبة.

و- الحاجة إلى توفير قاعدة بيانات صحيحة وذات ثقة حول تبادل المعلومات وإعداد الإحصاءات وبخاصة تلك الخاصة بالتعليم التقني وحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

6. واقع مؤسسات التعليم التقني و الفني

تعتبر المؤسسات التعليمية المحرك الأساسي لتحقيق التنمية البشرية التي تؤسس لتنمية المجتمع المستدامة الأمر الذي يحتم تطوير هياكلها وتنمية مواردها لضمان جودة مخرجاتها.

أن تدهور التعليم في ليبيا بصفه عامة أدى إلى إفراز مخرجات لا تتوافق مع حاجة التنمية والاقتصاد الوطني مما يتطلب إعادة النظر فيه بهدف إصلاحه وتطويره، كانت للدراسات التي قامت بها بعض المؤسسات الدولية - مثل المجموعة الألمانية **Monitor Group** والتي أفضت إلى تحويل بعض المعاهد التقنية العليا **CIZ** وكذلك تقرير مؤسسة المتميزة لتكوين كليات تقنية، وأن تكون تبعية كافة مؤسسات التعليم التقني والفني تحت جهة إشرافيه واحدة وتتبع لقطاع التعليم الفضل في انشاء اللجنة الوطنية للتعليم التقني والفني و التي أسند إليها مهمة الإشراف على مؤسسات التعليم التقني والفني مع إبقاء بعض منها يتبع مصلحة العمل والتدريب. ونظراً لحجم القطاع والمؤسسات التابعة له وأعداد الطلاب الدارسين به والمشاكل التي تواجه الجامعات الليبية خاصة كليات الطب والهندسة، كان لزاماً إيجاد البدائل التي تساهم في التقليل من تفاقم هذه المشاكل والتي كان من بينها تقوية وتعزيز قطاع التعليم التقني والفني، هذه التطورات قادت إلي إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني⁽¹⁰⁾

مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

أ- أعداد مؤسسات التعليم التقني:

وفقاً لقرار تأسيس الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني في سنة (2010) يتبعها كافة المؤسسات ذات العلاقة بنشاط التعليم التقني والفني وكذلك مراكز تدريب المرأة وبلغت أعداد المعاهد العليا التقنية (91) معهداً، وأعداد الكليات التقنية (16) كلية ، وأصبحت أعداد مؤسسات التعليم التقني في تزايد كبير حيث بلغت أعداد المعاهد العليا والكليات التقنية بعد تأسيس الهيئة حتى الآن (136) معهداً و(47) كلية . وبالرغم من هذه الأعداد الهائلة والكبيرة من الجامعات الحكومية والأهلية والمعاهد العليا والكليات التقنية

الحكومية والأهلية لا يزال حتى الآن يتم افتتاح أعداد أخرى من مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها وتخصصاتها في كل أنحاء ليبيا، وبهذا فإن معدل عدد الجامعات الحكومية والأهلية ومؤسسات التعليم العالي المختلفة الحكومية والأهلية في ليبيا لا تتناسب مع حجم السكان و تعتبر استثناءً بكل المعايير فالتعليم العالي بكل أشكاله وأنواعه في ليبيا إذا استمر بهذا الشكل فهو سيسهم في إعاقة عمليات التنمية ويزيد من تكريس البطالة وكذلك سيزيد من الضغط على سوق العمل المثقل أصلاً بفائض العمالة.

ب- التخصصات العلمية بمؤسسات التعليم التقني:

باعتبار طبيعة التعليم التقني تعتمد على الجانب التطبيقي العملي أكثر من الجانب النظري فان التخصصات العلمية التي تدرس بهذه المؤسسات تشمل أعداد هائلة من التخصصات و ان هذه التخصصات موجودة ومكررة في معظم المعاهد العليا والكليات التقنية و نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كالهندسة الكهربائية، هندسة الإنشاءات، الهندسة الميكانيكية، هندسة التحكم الآلي، الحاسوب، الزراعة، التمريض، السياحة والفندقة، الاتصالات و الإدارة والمالية، حيث أصبح لا يكاد أي معهد أو كلية يخلو من هذه التخصصات، بالإضافة إلى ذلك فان كل معهد أو كلية تعدد فيها التخصصات حتى تصل في البعض منها الى 12 تخصص .

ج- التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم التقني:

تتنوع مؤسسات التعليم التقني من حيث المستوى والتخصص والتوزيع الجغرافي ولعل من أهم ما يميز هذه المؤسسات هو توزيعها الجغرافي إذ تغطي معظم ربوع الدولة الليبية، و هذا التوسع غير المدروس والمفاجئ بانتشار هذه المؤسسات التعليمية المختلفة في العديد من المدن الليبية دون مراعاة للكثافة السكانية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية جاء نتيجة لأفكار وليدة لحظتها دون التفكير في ابسط احتياجات افتتاح جامعة أو كلية أو معهد جديد كالمباني الملائمة والجهاز الإداري وأهم من كل ذلك توافر أعضاء هيئة التدريس لشغل مختلف التخصصات الأكاديمية في هذه الكليات والمعاهد والجامعات المستحدثة⁽¹¹⁾ .

بمعنى أن الوضع الديمغرافي هو الذي يؤثر آليا في المنظومة التعليمية من خلال تحديد جزء مهم من الاحتياجات التي يجب تلبيتها إذ لا يستقيم أي تخطيط للمنظومة التعليمية دون معرفة الوضع الديمغرافي وتوفير البيانات السكانية، وإذا ما لاحظنا اختلاف الكثافة السكانية من منطقة إلي أخرى داخل ليبيا وندرة

الدراسات والإحصائية التحليلية لواقع السكان والإهمال الواضح للبيانات الإحصائية المتوفرة على ندرتها يمكن أن نقف على الانفصام البين بين خطط التعليم والواقع⁽¹²⁾ .

تدهور مستوى التعليم في ليبيا بصفة عامة خلال الأربعة عقود الماضية الأمر الذي أدى إلى تدني جودة مخرجاته وعدم توافرها مع حاجة التنمية والاقتصاد الوطني⁽¹³⁾.

بالرغم من التوسع الكبير الغير مدروس في إنشاء مؤسسات التعليم التقني وتخصصاتها بصورة خاصة والانتشار الغير المرشد في ظل غياب التخطيط المنهجي الواضح وعدم توفر المقاييس والمعايير العلمية عند التفكير في إنشاء مثل هذه المؤسسات وخاصة خلال العقدين الماضيين، تسبب في إحداث نتائج سلبية أثرت على الكفاءة الإجمالية للمؤسسات التعليمية ومخرجاتها وضعف مستواها ومكانتها بالمجتمع، ويظهر الواقع ما يعانيه التعليم التقني من البيروقراطية والروتين الإداري الذي اثر بطريقة سلبية على المؤسسات التعليمية وأيضا عدم توفر السجلات والإحصائيات والبيانات في العديد من إدارات التعليم التقني والمؤسسات التعليمية وأقسامها وضعف إدارات الحفظ والأرشيف وعدم توفر معلومات كاملة تتعلق بالبرامج التوثيقية للإدارة وعدم توفر الإمكانيات الضرورية (سواء كانت حوافز مالية أو معنوية) أو توفير التجهيزات والآلات والمعدات المناسبة الخ.

وكما أن الواقع يُظهر بأن التعليم قد إصابه التضخم، و الخريجين في بعض التخصصات يفيضون عن حاجة سوق العمل، في الوقت الذي تجد فيه الحاجة إلى خريجين من تخصصات آخر كالتخصصات التقنية والفنية التي يحتاج إليها المجتمع و يعجز عن تقديمها هذا التعليم بالمستوى المأمول منه، مما يمكن أن نطلق عليه تضخم المؤسسات التعليمية وتخصصاتها وتضخم الخريجين، "على نسق التضخم الاقتصادي فالعملة كثيرة وقدرتها الشرائية ضعيفة للغاية" فالمؤسسات التعليمية وتخصصاتها هائلة وكثيرة وتأهيلها وأعدادها ومخرجاتها ضعيفة، والخريجين كثر من أصحاب الشهادات العليا والتي لا تؤهلهم للحصول على العمل الذي تمنوه ، فضلاً عما يعانيه الكثير من خريجين وخاصة خريجي التعليم التقني في كفايتهم العلمية والفنية والتقنية.

7. تحليل البيانات وعرض النتائج

- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اولا- واقع التعليم التقني في التنمية البشرية:

1- مساهمة التعليم التقني في إعداد وتطوير العناصر المؤهلة لتحقيق التنمية البشرية؟

جدول رقم (2) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي رأى المبحوث في إعداد وتطوير العناصر المؤهلة لتحقيق التنمية البشرية

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	تعتقد أن إعدادك العلمي يمكنك من أن تكون متخصصاً في مجالك ويمكن أن تساهم بفاعلية في عمليات التنمية بالمجتمع	3.60	1.2220	72	3
2	شكلك لديك دراستك التقنية وعيا والماما لمشكلات التنمية ومتطلباتها	3.63	1.093	72.6	2
3	قمت بزيارات ميدانية للمشروعات والقطاعات المختلفة الإنتاجية والخدمية لجعلك أكثر الماماً وقدرة على المساهمة في تحقيق التنمية	3.40	1.244	68	4
4	مشاركتك في المشاريع والدراسات الميدانية مع الأساتذة تساهم في تأهيلك علمياً.	3.76	1.023	75.2	1
	الإجمالي	3.59	1.022	71.9	

المصدر: من إعداد البُحث في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

أ- كانت أكثر الفقرات أهمية في رأي المبحوث إعداد وتطوير العناصر المؤهلة لتحقيق التنمية البشرية هي (مشاركتك في المشاريع والدراسات الميدانية مع الأساتذة تساهم في تأهيلك علمياً) التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (75.2%) بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (1.023) وهذا يدل على عدم اتفاق بين عينة الدراسة حول هذه العبارة.

ب- كانت أقل الفقرات أهمية في رأي المبحوث إعداد وتطوير العناصر المؤهلة لتحقيق التنمية البشرية هي (قمت بزيارات ميدانية للمشروعات والقطاعات المختلفة الإنتاجية والخدمية لجعلك أكثر الماماً وقدرة على المساهمة في تحقيق التنمية) التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (68%) بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (1.244).

ج- بشكل عام كان رأي المبحوث في إعداد وتطوير العناصر المؤهلة لتحقيق التنمية البشرية في درجة الموافقة، وهذا يدل على أن تطوير وتحسين التعليم التقني سوف يؤدي إلى إعداد وتطوير عناصر مؤهلة تساهم في تحقيق التنمية البشرية.

2- مساهمة التنمية البشرية في إعداد وتطوير البرامج والأنشطة الخاصة بالتعليم التقني؟

جدول رقم (3) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لرأي المبحوث في إعداد وتطوير البرامج والأنشطة الخاصة بالتعليم التقني

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	هل الوقت كافي في المحاضرة لمناقشة أستاذك	2.70	0.825	54	5
2	هل الجداول الدراسية ومواعيد المحاضرات مناسبة	2.81	0.921	56.2	4
3	هل ترى أن الوعاء الزمني للمحاضرة مناسب .	2.86	0.659	57.2	3
4	هل تعتقد ان الطريقة التي يلقي بها أستاذك المحاضرة مناسبة وتساعدك على الفهم والاستفادة	2.95	0.670	59	2
5	هل تحققت لك فرصة حضور بعض مشاريع التخرج والمؤتمرات والندوات العلمية للتعليم علي كيفية تتم المناقشات والحوار والنقد	3.48	1.144	69.6	1
	الإجمالي	2.96	0.980	59.2	

المصدر: من إعداد البُحاث في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

كانت أكثر الفقرات في أهمية رأي المبحوث في إعداد وتطوير البرامج والأنشطة الخاصة بالتعليم التقني هي:

أ- (هل تحققت لك فرصة حضور بعض مشاريع التخرج والمؤتمرات والندوات العلمية للتعليم علي كيفية تتم المناقشات والحوار والنقد) التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (69.6%) بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (1.144) وهذا يدل على عدم اتفاق بين عينة الدراسة حول هذه العبارة.

ب - كانت أقل الفقرات أهمية رأي المبحوث في إعداد وتطوير البرامج والأنشطة الخاصة بالتعليم التقني هي (الوقت كافي في المحاضرة لمناقشة أستاذك) التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (54%) بمتوسط حسابي (2.70) وانحراف معياري (0.825).

ج - بشكل عام جاء رأي المبحوث في إعداد وتطوير البرامج والأنشطة الخاصة بالتعليم التقني في درجة المحايد وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهد في مجال تطوير البرامج الخاصة بالتعليم التقني في المعاهد والكليات محل الدراسة.

3- مساهمة التعليم التقني في إعداد وتطوير المناهج والمقررات الدراسية.

جدول رقم (4) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لرأي المبحوث في إعداد وتطوير المناهج والمقررات الخاصة بالتعليم التقني

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	هل تعتقد أن المواد التي تقوم بدراستها لها علاقة بمتطلبات تخصصك.	3.43	0.785	68.6	5
2	هل أن عدد المحاضرات المقرر خلال الفصل الدراسي كافي لتغطية متطلبات المادة	3.57	0.507	71.4	4
3	هل ترى أن المناهج المعدة التي تدرسها تتعلق بمجالات التنمية وتخدمها.	3.59	1.213	71.81	3
4	هل تساهم المناهج التي تدرس في كشف وتنمية قدرات الطلاب الإبداعية	3.77	1.257	75.4	1
5	هل تهتم المناهج الدراسية بمشكلات وقضايا التنمية.	3.66	0.936	73.2	2
	الإجمالي	3.60	0.602	72	

المصدر: من إعداد البُحاث في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

- أ- كانت أكثر الفقرات في أهمية رأي المبحوث في إعداد وتطوير المناهج والمقررات الخاصة بالتعليم التقني هل (تساهم المناهج التي تدرس في كشف وتنمية قدرات الطلاب الإبداعية) التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (75.4%) بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (1.257) وهذا يدل على عدم اتفاق بين عينة الدراسة حول هذه العبارة.
- ب- كانت أقل الفقرات أهمية رأي المبحوث في إعداد وتطوير المناهج والمقررات الخاصة بالتعليم التقني هل (تعتقد أن المواد التي تقوم بدراستها لها علاقة بمتطلبات تخصصك) التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (68.6%) بمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (0.785).
- ج- بشكل عام جاء رأي المبحوث في إعداد وتطوير المناهج والمقررات الخاصة بالتعليم التقني في درجة الموافقة.

4- مساهمة التعليم التقني في تطوير الإمكانيات المتاحة وتوفير وسائل التقنية الحديثة:

جدول رقم (5) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لرأي المبحوث في إعداد وتطوير الإمكانيات المتاحة وتوفير وسائل التقنية الحديثة

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	هل يوجد بالكلية أو المعهد قدر مناسب من المراجع الحديثة والمناسبة.	1.96	0.800	39.2	4
2	هل توفر الكلية أو المعهد المعامل والورش والمعدات والمكتبة والمواد والكتب الدراسية بشكل مناسب متطور.	2.89	0.678	57.8	2
3	هل تعتقد أن الأستاذ بالكلية أو المعهد قادر من الناحية العلمية على توصيل المعلومات وتوجيه الطالب للبحث العلمي والحياة العملية	2.17	0.951	43.4	3
4	هل توفر المؤسسة التعليمية التقنية المناخ العلمي المناسب من إمكانيات وتجهيزات ومباني وأعضاء هيئة التدريس ومناهج علمية متطورة لكي تواكب التقدم التكنولوجي.	2.94	0.711	58.8	1
	الإجمالي	2.49	0.509	49.8	

المصدر: من إعداد البُحاث في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

أ- بشكل عام جاء رأي المبحوث في إعداد وتطوير الإمكانيات المتاحة ووسائل التقنية الحديثة في درجة عدم الموافقة وهذا يدل على إن الحاجة قائمة لتطوير الإمكانيات المتاحة ووسائل التقنية الحديثة نظرا للقصور الموجود في هذه الوسائل والتقنيات. أ- كانت أكثر الفقرات في أهمية رأي المبحوث في إعداد وتطوير الإمكانيات المتاحة ووسائل التقنية الحديثة هل (توفر المؤسسة التعليمية التقنية المناخ العلمي المناسب من إمكانيات وتجهيزات ومباني وأعضاء هيئة التدريس ومناهج علمية متطورة لكي تواكب التقدم التكنولوجي) التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (58.8%) بمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري (0.711).

ب- كانت أقل الفقرات أهمية راي المبحوث في اعداد وتطوير الإمكانيات المتاحة ووسائل التقنية الحديثة هل (يوجد بالكلية أو المعهد قدر مناسب من المراجع الحديثة والمناسبة.) التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (39.2%) بمتوسط حسابي (1.96) وانحراف معياري (0.800).

8. الاستنتاجات و التوصيات

1.8 الاستنتاجات :

توصل الباحثون الى عدة استنتاجات لعل من اهمها ما يلي:-

- 1- أكدت عينة الدراسة أن مساهمة مؤسسات التعليم التقني في إعداد وتطوير العناصر المؤهلة جاء بنسب متوسطة، كما أن مساهمة هذه المؤسسات في تطوير البرامج الخاصة بالتعليم التقني جاءت في مراتب متدنية، اما عن مساهمة التعليم التقني في إعداد وتطوير المناهج فقد جاءت بنسب مرتفعة نسبيا وهذا يعني أن مؤسسات التعليم التقني تعمل على تطوير المناهج إلا أن هذه النسب لازالت بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والعناية بالإضافة إلى تطوير العناصر المؤهلة وتطوير البرامج الخاصة بالتعليم، وأن مساهمة التعليم التقني في إعداد وتطوير الإمكانيات المتاحة قد جاءت في درجات منخفضة.
- 2- تُبرز عينة الدراسة من الطلاب أن التعليم التقني في ليبيا لا يزال ضعيف ولا يساهم في تنمية الكفاءات البشرية وأن نجاح التعليم التقني في تنمية الموارد البشرية يتطلب العديد من المقومات من أهمها المناهج والمقررات الحديثة والتجهيزات والإمكانيات الحديثة ووجود الإدارة الفاعلة والقوية وتوفير العدد الوافي من أعضاء هيئة التدريس والتركيز على الجانب العملي بشكل كبير وإعادة النظر في الزيادة العشوائية والتوسع الكمي في مؤسسات التعليم التقني.
- 3- توصلت الدراسة إلى أن برامج التعليم والتدريب في مستويات متوسطة من الكفاءة والفاعلية من وجهة نظر الطلاب، وكذلك فاعلية المناهج التعليمية كانت في حدود المحايد وأن هذه البرامج لازالت بحاجة إلى التطوير لتلبية قدرات الطالب المتعلم.

2.8 التوصيات:

في ضوء مجمل الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة البحثية يمكن تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

- 1- أن نقل التكنولوجيا الحديثة وأستثمارها في النهوض بالقطاعات المختلفة والحياة العامة بالمجتمع لايمكن ان ينجح باستيراد الالات والاجهزة الحديثة فقط، وانما يتطلب الاهتمام بالمناهج والمقررات الدراسية ومدى مواكبتها للتطور وتطويرها لتلائم مع متطلبات التنمية البشرية لخلق وتنمية الموارد البشرية المدربة والقادرة

- على أستغلال هذه التكنولوجيا وتطوير برامج التدريب الميداني والرفع من كفاءة المدربين لمواكبة التطورات التقنية الحديثة وأثرها على التدريب والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال التعليم التقني.
- 2- نتيجة لعدم وضع سياسات واضحة في التعليم التقني وضعف الكفاءة والشفافية في إدارة التعليم التقني ومؤسساته التعليمية وعدم تحديد معايير وضوابط الإدارة في التعليم التقني ومؤسساته التعليمية والانتشار والزيادة العشوائية الغير مدروسة في عدد مؤسسات التعليم التقني وتخصصاته دون مراعاة نسبة السكان وطبيعة المناطق واحتياجاتها من المؤسسات التعليمية التقنية وتخصصاتها وتوفير الإمكانات التعليمية الحديثة اللازمة والاحتياجات المادية والفنية كالمباني والمعامل والورش والأجهزة والمعدات بهذه المؤسسات التعليمية الأمر الذي أنعكس سلبا في مستوى و واقع التعليم التقني مما ترتب على ذلك تدنى مستوى التعليم التقني ومؤسساته في نظرة المجتمع.
- 3- نتيجة لعدم تطبيق سياسات واضحة في عملية التعليم التقني ترتب على ذلك تدنى مستوى مخرجات التعليم التقني وعدم ملائمتها لمتطلبات سوق العمل مما يتطلب تحسين مخرجات التعليم التقني والارتقاء بمستوياتها حتى تتناسب مع احتياجات سوق العمل بتوفير أعضاء هيئة التدريس والمدربين في التخصصات التطبيقية من أصحاب التخصصات الدقيقة والخبرة و استخدام الوسائل التعليمية الحديثة المتمثلة في المعدات والأجهزة والمعامل والورش والأدوات المختلفة التي يتم استخدامها في العملية التعليمية وتوفير التجهيزات والإمكانات الحديثة اللازمة للقيام بكافة التدريبات العملية لاكتساب المهارة قبل التخرج وتطوير برامج التدريب الميداني وربط المناهج الدراسية وبرامج التدريب بالتعليم التقني بالتطبيقات والتقنيات المستخدمة في القطاعات المختلفة بالمجتمع لتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة ومن ثم تخريج كوادر وكفاءات مؤهلة ومدربة لتلبية احتياجات التنمية البشرية.

9. المراجع

- 1 - ربيعة علي المختار، واقع التعليم الفني والمهني من وجهة نظر المدرسين والمدربين بالمعاهد الفنية المهنية العليا بشعبية طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التربية وعلم النفس جامعة طرابلس، طرابلس، للعام الجامعي 2004 - 2005، ليبيا.
- 2- عاطف عبدالحמיד عثمان الشويخ، واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، لعام 2007، فلسطين.
- 3- عبد الفتاح نصر الله، دور التعليم التقني و المهني في تعزيز التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول للتنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة - جامعة النجاح الوطنية في فلسطين، 2018/4/25.

- 4- على الهادي الحواث، البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في ليبيا، بحث مقدم إلي المؤتمر الأول حول التعليم في المجتمع الجماهيري - بنغازي، في الفترة ما بين 16-18/5/1998، ص8، ليبيا.
- 5- صالح زيدان، عبدالعزيز الأمير، دراسة مقدمة للمؤتمر الوطني للتعليم بعنوان مستلزمات تطوير بنية المعاهد العالية في الفترة من 2-4/12/1996، ص 14، طرابلس، ليبيا.
- 6- أحمد عبدالقادر المسوري، التعليم العالي المهني في ليبيا " دراسة تحليلية تقييمية مع الاستفادة من خبرة المانيا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية قسم أصول التربية، جامعة القاهرة، القاهرة، للعام الجامعي 2003، ص 319 . 314، القاهرة، مصر.
- 7- المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريب، تقرير عن التعليم المهني في ليبيا ديسمبر 2002، ص42.
- 8- تقرير المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 6 / 2002، ص47، طرابلس، ليبيا.
- 9- الاتحاد العربي للتعليم التقني، تقويم المعاهد العالية للتكوين المهني في ليبيا، أغسطس 1993، ص8-12، طرابلس، ليبيا.
- 10- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني، تقرير عن واقع وتطلعات التعليم التقني والفني في ليبيا، طرابلس، ليبيا.
- 11- صفاء عبدالرزاق، جلال الهادي، واقع التعليم وعلاقته بمتطلبات التنمية، ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا، الجزء الأول، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 2، 2007، ص148-149.
- 12- عبدالسلام القلاي، المنظومة التعليمية في ليبيا - عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، إستراتيجية التطوير، ورقة مقدمة إلي المؤتمر الوطني للتعليم، 15-17- /9/2012، طرابلس - ليبيا، ص 5.
- 13- منصور الأمين، رأس المال البشري وأهميته في الاقتصاد الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السابع عشر، العددان الأول - الثاني 2006، ص57-63.
- بالموقع الإلكتروني: [www. Libya - unesco.org / documents - ar / 2012 - education - system - Libya - paper - dr - elqallali - pdf](http://www.Libya - unesco.org / documents - ar / 2012 - education - system - Libya - paper - dr - elqallali - pdf)